موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب السابع عشر

أسباب النزول في ميزان القرآن ومنطق البيان

نظرية الخبر النزولي وحدود الحاكمية التاريخية في التفسير

Ibn ʿAbbās al-ʿĀmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يعيد هذا الكتاب بناء علم أسباب النزول داخل أصول التفسير البياني، بحيث لا يكون سبب النزول سلطةً خارجيةً تحكم النص، ولا خبراً تاريخياً يُهمل مع أنه قد يفسر مقام الخطاب. وينطلق من أن القرآن نص منزل محفوظ، وأن أخبار النزول روايات بشرية تحتاج إلى التحقق من الثبوت والدلالة والوظيفة، وأن قيمتها التفسيرية تتحدد بقدر ما تثبته من واقعة أو سؤال أو مخاطب أو ظرف من غير أن تحصر المعنى إلا بقرينة من النص نفسه.

يفصل الكتاب بين سبب النزول الحقيقي، والمناسبة التاريخية، والسؤال الذي نزل الجواب بشأنه، والمصداق الأول، والتطبيق اللاحق، والتفسير بالمثال، والقصة الشارحة، وخبر التلقي. وهذا التفريق يمنع الخطأ الشائع الذي يحول كل رواية مرتبطة بآية إلى سبب نزول، ثم يجعل ذلك السبب حاكماً على عموم النص أو على مقصده.

تقوم النظرية على ترتيب الأدلة: يبدأ المفسر بالنص واللسان والسياق الداخلي والمقطع والسورة والتصريف القرآني، ثم يفحص أخبار النزول في ضوء علم الحديث والرجال البياني، ويحدد نوع الخبر ووظيفته ودرجة ثبوته، ثم يختبر أثره التفسيري. فإذا صح الخبر ولم يحتج إليه معنى الآية بقي شاهداً تاريخياً لا حاكماً، وإذا كشف مقاماً أو مخاطباً أو واقعةً مؤثرةً في الدلالة استُعمل بقدر ذلك الأثر.

يفرق الكتاب بين تاريخ النزول وتاريخ التفسير؛ فقد تنسب رواية متأخرة إلى زمن النزول معنىً تشكل لاحقاً، وقد يكون الخبر الصحيح في أصله شاهداً على تطبيق صحابي لا على سبب نزول. لذلك تُدرس أسانيد الرواية ومتونها وألفاظها ومصادرها وتاريخ ظهورها ومسار انتقالها، مع مقارنة الصيغ المتعددة وعدم اختزالها في صيغة واحدة.

كما يحرر الكتاب قاعدة عموم اللفظ وخصوص السبب من جديد؛ فلا يجعلها قانوناً آلياً ولا ينقضها باسم السياق. فسبب خاص قد يفسر مناطاً أو مخاطباً أو قيداً يفهم من النص، لكنه لا يحصر العموم بذاته. والعبرة في النهاية ببنية الدلالة القرآنية بعد جمع النص والسياق والمحكمات والتصريف، لا بمجرد اسم الواقعة أو شهرة الرواية.

يضع الكتاب خوارزمية من عشرين مرحلة لبناء ملف سبب النزول، ومصفوفةً حاسوبيةً توثق الآية والرواية والطريق والمتن ونوع العلاقة ودرجة الثبوت والسياق وأثر الخبر في التفسير والفرضية المنافسة وسجل المراجعة. ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي يستطيع جمع الصيغ واكتشاف التشابه لكنه لا يقرر وحده أن الرواية سبب نزول ولا أن السبب مخصص للآية.

يختبر الكتاب النظرية على نماذج من آيات الظهار واللعان والإفك والقبلة والربا والقتال والولاية والتطهير وأولي الأمر والسكر والصلاة وغيرها، ويبين في كل نموذج الفرق بين ما يثبته النص وما

تضيفه الرواية وما يبقى محل احتمال. ولا يقصد المختبر حسم جميع الخلافات، بل اختبار صلاحية المنهج وبيان حدود الحكم.

ينتهي الكتاب إلى أن سبب النزول في التفسير البياني هو خبر تاريخي محدد الوظيفة يثبت بمراتب، ويستعمل بقدر ما يضيفه من بيان للنزول من غير أن يحل محل القرآن أو يصنع من نفسه محكماً فوقه. وتبقى الحاكمية للقرآن، ويظل الخبر خادماً للبيان، ويكون التوقف واجباً عند نقص الدليل أو تعارض الروايات أو عدم إمكان التمييز بين السبب والمصداق.

المعادلة الحاكمة

النص القرآني ← والسياق الداخلي ← والتصريف والمحكمات ← وجمع أخبار النزول ← وفحص الأسانيد والمتون ← وتحديد نوع العلاقة التاريخية ← وتقدير أثر الخبر في المعنى ← واختبار العموم والخصوص ← وبناء قراءة منافسة ← وصياغة الحكم بدرجته وحدوده ← والمراجعة والإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية أسباب النزول وموضوع النظرية
الباب الثاني	السبب والمناسبة والمصداق والتطبيق: تحرير المصطلحات
الباب الثالث	مراتب أخبار النزول ومصادرها التاريخية
الباب الرابع	الثبوت الحديثي والرجالي لأخبار النزول
الباب الخامس	المتن والتعدد والاختلاف وتاريخ الرواية
الباب السادس	السياق الداخلي والسياق النزولي وترتيب الحاكمية
الباب السابع	خصوص السبب وعموم اللفظ في ميزان البيان
الباب الثامن	المخاطب والواقعة والمقام ووظيفة الخبر النزولي
الباب التاسع	المكي والمدني وترتيب النزول وصلته بأسباب النزول
الباب العاشر	أسباب النزول والتفسير بالمأثور وأقوال الصحابة
الباب الحادي عشر	أسباب النزول والقراءات والوقف والابتداء

الرقم	العنوان
الباب الثاني عشر	أسباب النزول والمحكم والمتشابه والترجيح
الباب الثالث عشر	أسباب النزول في العقيدة والتشريع والحقوق
الباب الرابع عشر	المذاهب والمدارس ومخاطر التوظيف التاريخي
الباب الخامس عشر	مغالطات أسباب النزول وحدود الاستدلال
الباب السادس عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لخبر النزول
الباب السابع عشر	المختبرات التطبيقية في الآيات والقضايا الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في أسباب النزول

الباب الأول: ماهية أسباب النزول وموضوع النظرية

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما الذي نسميه سبب نزول، وما موضوع العلم وحدوده بالنسبة إلى التفسير والتاريخ؟ وتقوم فرضيته على أن سبب النزول خبر عن واقعة أو سؤال أو قول ثبتت صلته بإنزال آية أو مقطع، ولا يساوي كل خبر يشرح الآية أو يطبقها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الذي نسميه سبب نزول، وما موضوع العلم وحدوده بالنسبة إلى التفسير والتاريخ؟ وتنطلق فرضيته من أن سبب النزول خبر عن واقعة أو سؤال أو قول ثبتت صلته بإنزال آية أو مقطع، ولا يساوي كل خبر يشرح الآية أو يطبقها. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم السبب والنزول والواقعة. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الخبر والوظيفة بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار السبب والنزول من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الواقعة أو الخبر أو الوظيفة من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم السبب من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف النزول عن الواقعة: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الخبر إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الوظيفة فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص السبب والنزول، ثم تنتقل إلى الواقعة والخبر والوظيفة. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين السبب والواقعة، أو بين النزول والخبر. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير السبب والنزول على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الواقعة لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الخبر أو الوظيفة. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: سبب النزول خبر عن واقعة أو سؤال أو قول ثبتت صلته بإنزال آية أو مقطع، ولا يساوي كل خبر يشرح الآية أو يطبقها. وتُطبق مع حفظ الفروق بين السبب والنزول والواقعة، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثاني: السبب والمناسبة والمصداق والتطبيق: تحرير المصطلحات

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف نميز السبب الحقيقي من المناسبة والمصداق والتطبيق والتمثيل؟ وتقوم فرضيته على أن التمييز الوظيفي شرط سابق للحكم؛ فالخبر قد يكون صحيحاً تاريخياً لكنه لا يصف لحظة النزول.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف نميز السبب الحقيقي من المناسبة والمصداق والتطبيق والتمثيل؟ وتنطلق فرضيته من أن التمييز الوظيفي شرط سابق للحكم؛ فالخبر قد يكون صحيحاً تاريخياً لكنه لا يصف لحظة النزول. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم السبب والمناسبة والمصداق. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين التطبيق والمثال بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار السبب والمناسبة من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على المصداق أو التطبيق أو المثال من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم السبب من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المناسبة عن المصداق: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن التطبيق إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما المثال فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص السبب والمناسبة، ثم تنتقل إلى المصداق والتطبيق والمثال. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين السبب والمصداق، أو بين المناسبة والتطبيق. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير السبب والمناسبة على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن المصداق لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم التطبيق أو المثال. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: التمييز الوظيفي شرط سابق للحكم؛ فالخبر قد يكون صحيحاً تاريخياً لكنه لا يصف لحظة النزول. وتُطبق مع حفظ الفروق بين السبب والمناسبة والمصداق، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثالث: مراتب أخبار النزول ومصادرها التاريخية

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما مراتب أخبار النزول وما مصادرها؟ وتقوم فرضيته على أن تتفاوت الأخبار من تصريح صحابي بواقعة النزول إلى رواية تفسيرية متأخرة، ولا تتساوى في القوة أو الوظيفة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما مراتب أخبار النزول وما مصادرها؟ وتنطلق فرضيته من أن تتفاوت الأخبار من تصريح صحابي بواقعة النزول إلى رواية تفسيرية متأخرة، ولا تتساوى في القوة أو الوظيفة. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المصدر والتصريح والرفع. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الصحابي والمصنف بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المصدر والتصريح من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الرفع أو الصحابي أو المصنف من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المصدر من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف التصريح عن الرفع: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الصحابي إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما المصنف فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المصدر والتصريح، ثم تنتقل إلى الرفع والصحابي والمصنف. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المصدر والرفع، أو بين التصريح والصحابي. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المصدر والتصريح على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الرفع لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الصحابي أو المصنف. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تتفاوت الأخبار من تصريح صحابي بواقعة النزول إلى رواية تفسيرية متأخرة، ولا تتساوى في القوة أو الوظيفة. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المصدر والتصريح والرفع، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الرابع: الثبوت الحديثي والرجالي لأخبار النزول

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف يطبق علم الحديث والرجال البياني على أخبار النزول؟ وتقوم فرضيته على أن خبر النزول رواية تاريخية تمر بموازين الطريق والراوي والكتاب والمتن والسياق قبل استعمالها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يطبق علم الحديث والرجال البياني على أخبار النزول؟ وتنطلق فرضيته من أن خبر النزول رواية تاريخية تمر بموازين الطريق والراوي والكتاب والمتن والسياق قبل استعمالها. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم الإسناد والراوي والطريق. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الكتاب والثبوت بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار الإسناد والراوي من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الطريق أو الكتاب أو الثبوت من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الإسناد من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الراوي عن الطريق: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الكتاب إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الثبوت فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص الإسناد والراوي، ثم تنتقل إلى الطريق والكتاب والثبوت. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين الإسناد والطريق، أو بين الراوي والكتاب. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير الإسناد والراوي على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الطريق لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الكتاب أو الثبوت. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: خبر النزول رواية تاريخية تمر بموازين الطريق والراوي والكتاب والمتن والسياق قبل استعمالها. وتُطبق مع حفظ الفروق بين الإسناد والراوي والطريق، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الخامس: المتن والتعدد والاختلاف وتاريخ الرواية

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف يُعالج اختلاف صيغ خبر النزول وتعدد الروايات؟ وتقوم فرضيته على أن يجب جمع الصيغ قبل تركيب القصة، لأن اختلاف اللفظ قد يكشف تعدد الواقعة أو تطور التفسير أو الإدراج.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يُعالج اختلاف صيغ خبر النزول وتعدد الروايات؟ وتنطلق فرضيته من أن يجب جمع الصيغ قبل تركيب القصة، لأن اختلاف اللفظ قد يكشف تعدد الواقعة أو تطور التفسير أو الإدراج. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المتن واللفظ والتعدد. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الإدراج والتاريخ بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المتن واللفظ من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على التعدد أو الإدراج أو التاريخ من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المتن من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف اللفظ عن التعدد: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الإدراج إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التاريخ فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المتن واللفظ، ثم تنتقل إلى التعدد والإدراج والتاريخ. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المتن والتعدد، أو بين اللفظ والإدراج. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المتن واللفظ على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن التعدد لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الإدراج أو التاريخ. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: يجب جمع الصيغ قبل تركيب القصة، لأن اختلاف اللفظ قد يكشف تعدد الواقعة أو تطور التفسير أو الإدراج. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المتن واللفظ والتعدد، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب السادس: السياق الداخلي والسياق النزولي وترتيب الحاكمية

يفتتح هذا الباب بالسؤال: أي السياقين يحكم: الداخلي أم النزولي؟ وتقوم فرضيته على أن السياق الداخلي المنزل هو الأصل، والخبر النزولي قرينة خارجية تُستعمل بقدر ثبوتها ولا تعيد كتابة النص.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: أي السياقين يحكم: الداخلي أم النزولي؟ وتنطلق فرضيته من أن السياق الداخلي المنزل هو الأصل، والخبر النزولي قرينة خارجية تُستعمل بقدر ثبوتها ولا تعيد كتابة النص. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم السياق والمقطع والسورة. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين النزول والحاكمية بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار السياق والمقطع من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على السورة أو النزول أو الحاكمية من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم السياق من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المقطع عن السورة: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن النزول إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الحاكمية فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص السياق والمقطع، ثم تنتقل إلى السورة والنزول والحاكمية. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين السياق والسورة، أو بين المقطع والنزول. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير السياق والمقطع على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن السورة لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم النزول أو الحاكمية. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: السياق الداخلي المنزل هو الأصل، والخبر النزولي قرينة خارجية تُستعمل بقدر ثبوتها ولا تعيد كتابة النص. وتُطبق مع حفظ الفروق بين السياق والمقطع والسورة، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب السابع: خصوص السبب وعموم اللفظ في ميزان البيان

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما حقيقة قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ وتقوم فرضيته على أن العموم والخصوص يُستخرجان من بنية النص والمناط، والسبب الخاص لا يحصر العموم ولا يُلغى أثره إذا كشف قيداً دلالياً.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما حقيقة قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ وتنطلق فرضيته من أن العموم والخصوص يُستخرجان من بنية النص والمناط، والسبب الخاص لا يحصر العموم ولا يُلغى أثره إذا كشف قيداً دلالياً. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم العموم والخصوص والسبب. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين المناط والقيد بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار العموم والخصوص من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على السبب أو المناط أو القيد من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم العموم من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الخصوص عن السبب: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن المناط إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما القيد فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص العموم والخصوص، ثم تنتقل إلى السبب والمناط والقيد. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين العموم والسبب، أو بين الخصوص والمناط. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير العموم والخصوص على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن السبب لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم المناط أو القيد. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: العموم والخصوص يُستخرجان من بنية النص والمناط، والسبب الخاص لا يحصر العموم ولا يُلغى أثره إذا كشف قيداً دلالياً. وتُطبق مع حفظ الفروق بين العموم والخصوص والسبب، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثامن: المخاطب والواقعة والمقام ووظيفة الخبر النزولي

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف يحدد سبب النزول المخاطب والمقام ووظيفة الخطاب؟ وتقوم فرضيته على أن قد يكشف الخبر مخاطباً أولياً أو مقام سؤال أو خصومة، لكن التعميم يحتاج إلى دلالة النص لا إلى مجرد انتقال الاسم.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يحدد سبب النزول المخاطب والمقام ووظيفة الخطاب؟ وتنطلق فرضيته من أن قد يكشف الخبر مخاطباً أولياً أو مقام سؤال أو خصومة، لكن التعميم يحتاج إلى دلالة النص لا إلى مجرد انتقال الاسم. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المخاطب والمقام والسؤال. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الخصومة والوظيفة بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المخاطب والمقام من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على السؤال أو الخصومة أو الوظيفة من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المخاطب من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المقام عن السؤال: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الخصومة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الوظيفة فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المخاطب والمقام، ثم تنتقل إلى السؤال والخصومة والوظيفة. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المخاطب والسؤال، أو بين المقام والخصومة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المخاطب والمقام على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن السؤال لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الخصومة أو الوظيفة. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: قد يكشف الخبر مخاطباً أولياً أو مقام سؤال أو خصومة، لكن التعميم يحتاج إلى دلالة النص لا إلى مجرد انتقال الاسم. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المخاطب والمقام والسؤال، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب التاسع: المكي والمدني وترتيب النزول وصلته بأسباب النزول

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما أثر المكي والمدني وترتيب النزول في فهم السبب؟ وتقوم فرضيته على أن التصنيف الزمني إطار تاريخي متفاوت الدقة، ولا يجوز أن يتحول إلى ناسخ للدلالة من غير نص أو دليل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما أثر المكي والمدني وترتيب النزول في فهم السبب؟ وتنطلق فرضيته من أن التصنيف الزمني إطار تاريخي متفاوت الدقة، ولا يجوز أن يتحول إلى ناسخ للدلالة من غير نص أو دليل. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المكي والمدني والترتيب. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين المرحلة والتاريخ بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المكي والمدني من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الترتيب أو المرحلة أو التاريخ من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المكي من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المدني عن الترتيب: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن المرحلة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التاريخ فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني، حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المكي والمدني، ثم تنتقل إلى الترتيب والمرحلة والتاريخ. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المكي والترتيب، أو بين المدني والمرحلة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المكي والمدني على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الترتيب لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم المرحلة أو التاريخ. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: التصنيف الزمني إطار تاريخي متفاوت الدقة، ولا يجوز أن يتحول إلى ناسخ للدلالة من غير نص أو دليل. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المكي والمدني والترتيب، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب العاشر: أسباب النزول والتفسير بالمأثور وأقوال الصحابة

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما موقع أقوال الصحابة والتفسير بالمأثور في أسباب النزول؟ وتقوم فرضيته على أن قول الصحابي قد يكون شهادة على النزول أو تفسيراً أو تطبيقاً، وتختلف الحجية باختلاف الصيغة والقرائن.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما موقع أقوال الصحابة والتفسير بالمأثور في أسباب النزول؟ وتنطلق فرضيته من أن قول الصحابي قد يكون شهادة على النزول أو تفسيراً أو تطبيقاً، وتختلف الحجية باختلاف الصيغة والقرائن. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم الصحابي والمأثور والشهادة. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين التفسير والتطبيق بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار الصحابي والمأثور من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الشهادة أو التفسير أو التطبيق من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الصحابي من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المأثور عن الشهادة: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن التفسير إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التطبيق فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص الصحابي والمأثور، ثم تنتقل إلى الشهادة والتفسير والتطبيق. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين الصحابي والشهادة، أو بين المأثور والتفسير. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير الصحابي والمأثور على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الشهادة لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم التفسير أو التطبيق. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: قول الصحابي قد يكون شهادة على النزول أو تفسيراً أو تطبيقاً، وتختلف الحجية باختلاف الصيغة والقرائن. وتُطبق مع حفظ الفروق بين الصحابي والمأثور والشهادة، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الحادي عشر: أسباب النزول والقراءات والوقف والابتداء

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف تتفاعل القراءات والوقف والابتداء مع خبر النزول؟ وتقوم فرضيته على أن القراءة الثابتة جزء من النص المتلقى، وخبر النزول لا يختار قراءةً لمجرد موافقته لها، والوقف يظل وجهاً تفسيرياً يحتاج إلى قرينة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تتفاعل القراءات والوقف والابتداء مع خبر النزول؟ وتنطلق فرضيته من أن القراءة الثابتة جزء من النص المتلقى، وخبر النزول لا يختار قراءةً لمجرد موافقته لها، والوقف يظل وجهاً تفسيرياً يحتاج إلى قرينة. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم القراءة والرواية والوقف. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الابتداء والتوجيه بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار القراءة والرواية من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الوقف أو الابتداء أو التوجيه من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم القراءة من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الرواية عن الوقف: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الابتداء إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التوجيه فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص القراءة والرواية، ثم تنتقل إلى الوقف والابتداء والتوجيه. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين القراءة والوقف، أو بين الرواية والابتداء. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير القراءة والرواية على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الوقف لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الابتداء أو التوجيه. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءة الثابتة جزء من النص المتلقى، وخبر النزول لا يختار قراءةً لمجرد موافقته لها، والوقف يظل وجهاً تفسيرياً يحتاج إلى قرينة. وتُطبق مع حفظ الفروق بين القراءة والرواية والوقف، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثاني عشر: أسباب النزول والمحكم والمتشابه والترجيح

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف يُستخدم خبر النزول في المحكم والمتشابه والترجيح؟ وتقوم فرضيته على أن الخبر الصحيح قد يرفع احتمالاً أو يحدد مقاماً لكنه لا يجعل المتشابه محكماً إذا خالف شبكة القرآن.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يُستخدم خبر النزول في المحكم والمتشابه والترجيح؟ وتنطلق فرضيته من أن الخبر الصحيح قد يرفع احتمالاً أو يحدد مقاماً لكنه لا يجعل المتشابه محكماً إذا خالف شبكة القرآن. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المحكم والمتشابه والترجيح. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين القرينة والتوقف بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المحكم والمتشابه من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الترجيح أو القرينة أو التوقف من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المحكم من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المتشابه عن الترجيح: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن القرينة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التوقف فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المحكم والمتشابه، ثم تنتقل إلى الترجيح والقرينة والتوقف. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المحكم والترجيح، أو بين المتشابه والقرينة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المحكم والمتشابه على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الترجيح لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم القرينة أو التوقف. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الخبر الصحيح قد يرفع احتمالاً أو يحدد مقاماً لكنه لا يجعل المتشابه محكماً إذا خالف شبكة القرآن. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المحكم والمتشابه والترجيح، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثالث عشر: أسباب النزول في العقيدة والتشريع والحقوق

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما حدود توظيف أسباب النزول في العقيدة والتشريع والحقوق؟ وتقوم فرضيته على أن كلما ارتفع أثر الحكم ارتفعت عتبة التحقق، ولا تنشأ عقيدة أو عقوبة من خبر نزول محتمل أو من واقعة خاصة بلا دلالة عامة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما حدود توظيف أسباب النزول في العقيدة والتشريع والحقوق؟ وتنطلق فرضيته من أن كلما ارتفع أثر الحكم ارتفعت عتبة التحقق، ولا تنشأ عقيدة أو عقوبة من خبر نزول محتمل أو من واقعة خاصة بلا دلالة عامة. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم العقيدة والتشريع والحقوق. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين العقوبة والعتبة بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار العقيدة والتشريع من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الحقوق أو العقوبة أو العتبة من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم العقيدة من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف التشريع عن الحقوق: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن العقوبة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما العتبة فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص العقيدة والتشريع، ثم تنتقل إلى الحقوق والعقوبة والعتبة. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين العقيدة والحقوق، أو بين التشريع والعقوبة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير العقيدة والتشريع على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الحقوق لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم العقوبة أو العتبة. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: كلما ارتفع أثر الحكم ارتفعت عتبة التحقق، ولا تنشأ عقيدة أو عقوبة من خبر نزول محتمل أو من واقعة خاصة بلا دلالة عامة. وتُطبق مع حفظ الفروق بين العقيدة والتشريع والحقوق، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الرابع عشر: المذاهب والمدارس ومخاطر التوظيف التاريخي

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف تتعامل المدارس والمذاهب مع روايات أسباب النزول؟ وتقوم فرضيته على أن التراث مادة للمقارنة لا حاكماً فوق النص، ويجب كشف الانتقاء المذهبي وتطبيق المعيار نفسه على الروايات الموافقة والمخالفة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تتعامل المدارس والمذاهب مع روايات أسباب النزول؟ وتنطلق فرضيته من أن التراث مادة للمقارنة لا حاكماً فوق النص، ويجب كشف الانتقاء المذهبي وتطبيق المعيار نفسه على الروايات الموافقة والمخالفة. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المذهب والمدرسة والانتقاء. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة، لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين التراث والمعيار بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المذهب والمدرسة من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة، لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الانتقاء أو التراث أو المعيار من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المذهب من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المدرسة عن الانتقاء: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن التراث إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما المعيار فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المذهب والمدرسة، ثم تنتقل إلى الانتقاء والتراث والمعيار. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المذهب والانتقاء، أو بين المدرسة والتراث. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المذهب والمدرسة على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الانتقاء لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم التراث أو المعيار. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: التراث مادة للمقارنة لا حاكماً فوق النص؛ ويجب كشف الانتقاء المذهبي وتطبيق المعيار نفسه على الروايات الموافقة والمخالفة. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المذهب والمدرسة والانتقاء، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الخامس عشر: مغالطات أسباب النزول وحدود الاستدلال

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما أشهر مغالطات أسباب النزول؟ وتقوم فرضيته على أن تنشأ المغالطات من تحويلٍ كل رواية إلى سبب، ومن حصر العموم، ومن اختلاق التاريخ، ومن استعمال الشهرة بديلاً عن التحقق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما أشهر مغالطات أسباب النزول؟ وتنطلق فرضيته من أن تنشأ المغالطات من تحويل كل رواية إلى سبب، ومن حصر العموم، ومن اختلاق التاريخ، ومن استعمال الشهرة بديلاً عن التحقق. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المغالطة والشهرة والحصر. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الاختلاق والتعميم بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المغالطة والشهرة من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على الحصر أو الاختلاق أو التعميم من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المغالطة من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الشهرة عن الحصر: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الاختلاق إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التعميم فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المغالطة والشهرة، ثم تنتقل إلى الحصر والاختلاق والتعميم. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المغالطة والحصر، أو بين الشهرة والاختلاق. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المغالطة والشهرة على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن الحصر لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الاختلاق أو التعميم. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تنشأ المغالطات من تحويل كل رواية إلى سبب، ومن حصر العموم، ومن اختلاق التاريخ، ومن استعمال الشهرة بديلاً عن التحقق. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المغالطة والشهرة والحصر، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب السادس عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لخبر النزول

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف تُمثل أسباب النزول في خوارزمية ومدونة قابلة للتدقيق؟ وتقوم فرضيته على أن تحتاج كل دعوى نزول إلى معرف ومصدر وطريق ومتن ونوع علاقة ودرجة ثقة وأثر تفسيري وإصدار.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُمثل أسباب النزول في خوارزمية ومدونة قابلة للتدقيق؟ وتنطلق فرضيته من أن تحتاج كل دعوى نزول إلى معرف ومصدر وطريق ومتن ونوع علاقة ودرجة ثقة وأثر تفسيري وإصدار. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم الخوارزمية والمدونة والمعرف. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين الثقة والإصدار بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار الخوارزمية والمدونة من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على المعرف أو الثقة أو الإصدار من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الخوارزمية من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف المدونة عن المعرف: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن الثقة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الإصدار فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص الخوارزمية والمدونة، ثم تنتقل إلى المعرف والثقة والإصدار. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين الخوارزمية والمعرف، أو بين المدونة والثقة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير الخوارزمية والمدونة على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن المعرف لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم الثقة أو الإصدار. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تحتاج كل دعوى نزول إلى معرف ومصدر وطريق ومتن ونوع علاقة ودرجة ثقة وأثر تفسيري وإصدار. وتُطبق مع حفظ الفروق بين الخوارزمية والمدونة والمعرف، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب السابع عشر: المختبرات التطبيقية في الآيات والقضايا الكبرى

يفتتح هذا الباب بالسؤال: كيف يُختبر المنهج في الآيات المختلف في أسباب نزولها؟ وتقوم فرضيته على أن المختبر لا يبدأ بترجيح الرواية المشهورة بل بالنص والمدونة وجميع الروايات والقرائن والفرضيات المنافسة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يُختبر المنهج في الآيات المختلف في أسباب نزولها؟ وتنطلق فرضيته من أن المختبر لا يبدأ بترجيح الرواية المشهورة بل بالنص والمدونة وجميع الروايات والقرائن والفرضيات المنافسة. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم المختبر والفرضية والمقارنة. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين النتيجة والحدود بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار المختبر والفرضية من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على المقارنة أو النتيجة أو الحدود من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المختبر من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الفرضية عن المقارنة: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن النتيجة إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما الحدود فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص المختبر والفرضية، ثم تنتقل إلى المقارنة والنتيجة والحدود. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين المختبر والمقارنة، أو بين الفرضية والنتيجة. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير المختبر والفرضية على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن المقارنة لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم النتيجة أو الحدود. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: المختبر لا يبدأ بترجيح الرواية المشهورة بل بالنص والمدونة وجميع الروايات والقرائن والفرضيات المنافسة. وتُطبق مع حفظ الفروق بين المختبر والفرضية والمقارنة، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في أسباب النزول

يفتتح هذا الباب بالسؤال: ما النظرية الجامعة وميثاق الباحث؟ وتقوم فرضيته على أن الحاكمية للقرآن، والخبر النزولي شاهد تاريخي بقدر ثبوته، والباحث ملزم بالقسط والتبين وإعلان حدود العلم.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما النظرية الجامعة وميثاق الباحث؟ وتنطلق فرضيته من أن الحاكمية للقرآن، والخبر النزولي شاهد تاريخي بقدر ثبوته، والباحث ملزم بالقسط والتبين وإعلان حدود العلم. ولا يُقبل هذا التعريف أو الحكم لمجرد شيوعه في كتب علوم القرآن، بل يُختبر بقدرته على تفسير النصوص والروايات المتعارضة وحفظ الفرق بين الوحي والتاريخ.

تتركز المسألة في مفاهيم النظرية والميثاق والقسط. ويجب تحديد وظيفة كل واحد قبل الانتقال إلى النتيجة؛ لأن الخلط بينها هو المصدر الأكبر لتضخم سلطة الخبر التاريخي في التفسير.

يُفصل كذلك بين التبين والتوقف بحسب المجال، وتُذكر الحالات التي يلتقيان فيها والحالات التي يفترقان فيها. ولا يُحول التقارب العملي إلى ترادف اصطلاحي.

لا يراد من هذا الباب إنكار القيمة التاريخية لأسباب النزول، بل ضبطها حتى تكون شاهداً على البيان لا بديلاً عنه. ولذلك يعلن الباب منذ البداية ما الذي يستطيع الخبر إثباته وما الذي لا يستطيع.

تُصاغ الفرضية بطريقة قابلة للاختبار: إذا ظهر خبر صحيح مستقل يخالفها أو نموذج قرآني لا تفسره وجب تقييد النظرية أو تعديلها، ولا تُحمى القاعدة بتأويل كل مثال مخالف.

المدونة والمصادر

تبدأ المدونة بالقرآن نفسه، ثم تجمع أخبار النظرية والميثاق من المصنفات المبكرة والمتأخرة، مع تسجيل مصدر كل رواية ولفظها وطريقها وتاريخ تدوينها. ويُمنع الاقتصار على كتب أسباب النزول المختصة؛ لأنها انتقت من مادة أوسع.

تُبحث الروايات بألفاظ مثل «نزلت في» و«سبب نزول» و«كان كذا فنزل» و«سألوا فنزل» و«فأنزل الله»، ثم تُفحص الصيغ التي قد تدل على القسط أو التبين أو التوقف من غير تصريح صريح بالسبب.

تُحفظ جميع الصيغ المتعارضة في السجل، ولا تُدمج قبل النقد. وقد يكشف اختلاف الصياغة أن روايةً تصف سبباً وأخرى تصف تطبيقاً، أو أن القصة الواحدة أعيد تفسيرها في طبقة لاحقة.

تشمل المدونة الآيات السابقة واللاحقة والمقطع والسورة والتصريف في المواضع النظيرة، حتى لا تُعالج رواية النزول خارج النص الذي تزعم تفسيره. كما تُجمع القراءات ذات الأثر إذا كانت ثابتة.

يُسجل أيضاً ما لم يُعثر عليه: النسخ غير المفحوصة، والطرق المفقودة، والروايات التي وصلتنا بلا إسناد، والاختلاف في نسبة الكتاب. ويُعد إعلان هذا النقص جزءاً من التحقق لا هامشاً توثيقياً.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم النظرية من داخل استعمالات الروايات لا من العنوان الاصطلاحي وحده. فقد استُعملت عبارات النزول تاريخياً بمعانٍ أوسع من «السبب المباشر»، ولذلك يلزم تصنيف الصيغة قبل الحكم.

يختلف الميثاق عن القسط: الأول قد يصف ظرفاً أو حدثاً مجاوراً، أما الثاني فقد يكون أول فرد طُبق عليه العموم. ويختلف كلاهما عن التبين إذا كان الأخير تفسيراً تعليمياً أو استنباطاً متأخراً.

أما التوقف فيُحدد أثره في الدلالة لا قيمته التاريخية فقط. وقد يكون الخبر صحيحاً لكنه لا يضيف شيئاً إلى معنى الآية، فيبقى شاهداً على التلقي أو التطبيق لا سبباً حاكماً.

ينبغي أن يكون التعريف التشغيلي مانعاً من التوسع: لا يكفي أن تذكر الرواية شخصاً أو واقعةً مع آية حتى تُقبل في طبقة السبب. كما لا يكفي أن يكون الخبر مناسباً للمعنى كي يثبت زمنياً.

يُحفظ المعنى التاريخي للمصطلحات في حقل مستقل عن التعريف البياني؛ حتى لا يُنسب إلى المتقدمين ما لم يقصدوه، ولا يصبح التجديد الاصطلاحي محواً لتاريخ العلم.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ عملية التحقق بفحص النظرية والميثاق، ثم تنتقل إلى القسط والتبين والتوقف. ولا يجوز البدء بأثر الرواية في التفسير ثم العودة لتقوية طريقها لأن النتيجة أعجبت الباحث.

يُجمع الإسناد إلى شبكة كتب ورواة لا إلى سلسلة أسماء فقط، ويُبحث احتمال الأصل المشترك والاختصار والإرسال والتدليس، ثم تُقارن ألفاظ المتن ومواقع ظهور الزيادات.

بعد تقرير درجة الثبوت يُسأل عن نوع العلاقة بالآية: هل الرواية تصرح بأن الآية أنزلت جواباً عن الواقعة، أم تقول «نزلت في» بمعنى الانطباق، أم تروي حدثاً وقع زمن التلاوة؟ ويؤثر الفرق مباشرةً في الحجية التفسيرية.

تُقارن القراءة التي تعتمد الخبر بقراءة مستقلة تنطلق من النص والسياق وحدهما. فإذا لم يتغير المعنى، عُد الخبر مؤيداً تاريخياً. وإذا تغير، وجب بيان القرينة التي تسمح له بهذا الأثر.

يُعتمد الترجيح المركب لا الدرجة الواحدة: ثبوت الطريق، وسلامة المتن، وقوة الصيغة النزولية، واتساقها مع السياق، وعدم معارضتها بمحكم أقوى. وقد يثبت بعضها ويبقى بعضها محتملاً.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

أول مواطن الخلل تحويل الشهرة إلى تواتر، ولا سيما حين تكرر المصنفات المتأخرة روايةً ترجع إلى أصل واحد. ويعالج المنهج ذلك بإعادة بناء الأصول المشتركة لا بعدد الكتب الناقلة.

ومن الخلل الخلط بين النظرية والقسط، أو بين الميثاق والتبين. ويؤدي ذلك إلى حصر معنى عام في شخص أو واقعة، أو إلى رفع تطبيق صحابي إلى مقام سبب النزول.

تُبنى فرضية منافسة لكل حالة مشكلة: ربما كان الخبر تطبيقاً، أو تفسيراً بالمثال، أو قصةً أُلحقت بالآية، أو سبباً لنزول مقطع آخر، أو حدثاً مستقلاً اتحد موضوعه مع الآية.

من المخاطر كذلك استعمال التاريخ الحديث لإعادة بناء سبب لم تنقله المصادر، ثم التعامل مع هذا البناء بوصفه حقيقة. ويجب وصف هذا النوع بأنه فرضية سياقية، لا سبب نزول.

إذا بقيت الروايات المتعارضة متقاربةً في القوة، أو تعذر تحديد نوع العلاقة، يكون التوقف هو الحكم العلمي. ولا يُملأ الفراغ لأن كتب التفسير اعتادت ذكر سبب لكل آية.

التطبيق والآثار

يُقاس أثر الخبر في تفسير النظرية والميثاق على طبقات: تعيين المخاطب، وتحديد الواقعة، وكشف معنى لفظ، وتفسير ضمير، وتقييد مقام، وبيان ترتيب زمني. ولا تنتقل فائدة في طبقة إلى طبقة أخرى آلياً.

قد يظهر في التطبيق أن القسط لا يتغير بثبوت الخبر، بينما يتغير فهم التبين أو التوقف. ولذلك يجب أن تكون الخلاصة متعددة الأبعاد، لا عبارة «السبب صحيح إذن التفسير صحيح».

في الأحكام عالية الأثر، كالعقيدة والدماء والأعراض والسلطة، يُرفع معيار التحقق. فالخبر التاريخي المحتمل لا يكفي لإحداث تقييد كبير أو إنشاء إلزام لا ينهض به النص.

تُراجع آثار التفسير بعد تنزيله على الفقه أو العقيدة أو التاريخ؛ فإذا أدى استعمال خبر نزول ضعيف إلى بناء حكم واسع، وجب إعادة فتح الملف لا حماية النتيجة باسم التراث.

يُذكر في التقرير ما الذي يثبت حتى لو سقط خبر النزول، وما الذي يعتمد عليه وحده، وما القراءة البديلة الممكنة. وهذا يبين مقدار اعتماد التفسير على الرواية الخارجية.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الحاكمية للقرآن، والخبر النزولي شاهد تاريخي بقدر ثبوته، والباحث ملزم بالقسط والتبين وإعلان حدود العلم. وتُطبق مع حفظ الفروق بين النظرية والميثاق والقسط، فلا تتحول إلى شعار عام يرفض الأخبار أو يقبلها بالجملة.

القاعدة الثانية: النص والسياق الداخلي ومحكمات القرآن هي المرجع في تقرير الدلالة، وخبر النزول قرينة خارجية بقدر ثبوتها ووظيفتها.

القاعدة الثالثة: عبارة «نزلت في» لا تكفي وحدها لإثبات السببية؛ إذ قد تدل في الاستعمال على المصداق أو التطبيق أو التفسير. ويجب تحليل الصيغة والسياق والمصدر.

القاعدة الرابعة: خصوص الواقعة لا يحصر عموم اللفظ إلا إذا كشف النص نفسه أو مجموع القرائن قيداً في المناط أو المخاطب أو الحكم.

القاعدة الخامسة: كل ملف سبب نزول يحمل درجةً وإصداراً وسجلاً للروايات المخالفة، ويبقى قابلاً للمراجعة عند ظهور نسخة أو طريق أو تحليل أقوى.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
النص	ماذا يقول القرآن قبل الخبر؟	سياق داخلي
الرواية	ما صيغة الخبر وطريقه؟	درجة ثبوت
النوع	سبب أم مناسبة أم مصداق؟	تصنيف وظيفي
الأثر	ما الذي يضيفه الخبر؟	أثر تفسيري محدد
البديل	هل توجد قراءة بلا الخبر؟	فرضية منافسة
الحكم	ما الدرجة والحدود؟	إصدار قابل للمراجعة

الملحق الأول: الأنواع الإثنا عشر لخبر النزول

النوع	التعريف
سبب مباشر مصرح	واقعة أو سؤال يصرح الراوي بأن الآية نزلت عقبه أو جواباً عنه.
سؤال وجواب	خطاب من نوع يسألونك أو يستفتونك مع خبر يحدد السؤال التاريخي.
حادثة تشريعية	واقعة ظهرت فيها حاجة إلى حكم فنزل النص بشأنها.
حادثة تصحيحية	فعل أو قول صححه الوحي أو عاتبه.
مناسبة زمنية	حدث وقع قريباً من النزول من غير دليل سببية.
مصداق أول	شخص أو واقعة انطبق عليها النص أول مرة.
تطبيق نبوي	استعمال النبي للآية في واقعة بعد نزولها.
تطبيق صحابي	إدخال الصحابي واقعةً في عموم الآية.
تفسير بالمثال	ذكر شخص أو جماعة لتقريب المعنى.
قصة شارحة	خبر تاريخي يساعد على فهم البيئة ولا يثبت سبباً.
ربط مذهبي لاحق	إلحاق الآية بشخص أو حدث في سياق جدلي متأخر.
خبر متوقف فيه	مادة لا تسمح بتعيين نوع العلاقة بدرجة كافية.

سبب مباشر مصرح

واقعة أو سؤال يصرح الراوي بأن الآية نزلت عقبه أو جواباً عنه.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

سؤال وجواب

خطاب من نوع يسألونك أو يستفتونك مع خبر يحدد السؤال التاريخي.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

حادثة تشريعية

واقعة ظهرت فيها حاجة إلى حكم فنزل النص بشأنها.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

حادثة تصحيحية

فعل أو قول صححه الوحي أو عاتبه.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

مناسبة زمنية

حدث وقع قريباً من النزول من غير دليل سببية.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

مصداق أول

شخص أو واقعة انطبق عليها النص أول مرة.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

تطبيق نبوي

استعمال النبي للآية في واقعة بعد نزولها.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

تطبيق صحابي

إدخال الصحابي واقعةً في عموم الآية.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

تفسير بالمثال

ذكر شخص أو جماعة لتقريب المعنى.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

قصة شارحة

خبر تاريخي يساعد على فهم البيئة ولا يثبت سبباً.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

ربط مذهبي لاحق

إلحاق الآية بشخص أو حدث في سياق جدلي متأخر.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

خبر متوقف فيه

مادة لا تسمح بتعيين نوع العلاقة بدرجة كافية.

تُفحص الصيغة النقلية والمصدر والتاريخ والسياق قبل اعتماد التصنيف، ويُسمح بتعدد التصنيف إذا كانت الرواية مركبة أو إذا اختلفت صيغها بين المصادر.

لا تنتقل الحجية التفسيرية من مجرد وجود علاقة تاريخية؛ بل يُسأل ما الذي يتغير في فهم الآية إذا صح هذا النوع، وما الذي يبقى ثابتاً من النص بدونه.

الملحق الثاني: مراتب الثبوت والحجية في خبر النزول

الدرجة	الحد	الأثر التفسيري
ثابت صريح	طريق قوي وصيغة صريحة وقرائن متسقة مع السياق.	يستعمل في بيان المقام بقدر النص.
راجح	قرائن متعددة مع بقاء احتمال معتبر.	يُذكر بلفظ الترجيح ولا يُحصر به المعنى.
محتمل	خبر له أصل أو طريق لكنه لا يكفي للحسم.	يستأنس به ولا يخصص المحكم.
تفسيري	صحة نسبته للقائل أقوى من دلالته على النزول.	يستفاد في تاريخ التفسير.
تطبيقي	يصف إدخال واقعة تحت الآية.	يثبت التطبيق لا سبب النزول.
ضعيف	قصور ظاهر في الطريق أو المتن.	لا ينفرد بتغيير المعنى.
متعارض	روايات قوية متدافعة.	تُبنى فرضيات ويُتوقف عند عدم الترجيح.
مردود	ثبت خلل يمنع نسبة الخبر أو وظيفته.	لا يستعمل حاكماً في التفسير.

ثابت صريح: طريق قوي وصيغة صريحة وقرائن متسقة مع السياق. ويكون أثره: يستعمل في بيان المقام بقدر النص. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

راجح: قرائن متعددة مع بقاء احتمال معتبر. ويكون أثره: يُذكر بلفظ الترجيح ولا يُحصر به المعنى. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

محتمل: خبر له أصل أو طريق لكنه لا يكفي للحسم. ويكون أثره: يستأنس به ولا يخصص المحكم. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

تفسيري: صحة نسبته للقائل أقوى من دلالته على النزول. ويكون أثره: يستفاد في تاريخ التفسير. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

تطبيقي: يصف إدخال واقعة تحت الآية. ويكون أثره: يثبت التطبيق لا سبب النزول. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

ضعيف: قصور ظاهر في الطريق أو المتن. ويكون أثره: لا ينفرد بتغيير المعنى. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

متعارض: روايات قوية متدافعة. ويكون أثره: تُبنى فرضيات ويُتوقف عند عدم الترجيح. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

مردود: ثبت خلل يمنع نسبة الخبر أو وظيفته. ويكون أثره: لا يستعمل حاكماً في التفسير. ويجب فصل درجة ثبوت الحدث عن درجة دلالته على السببية، فقد يكون الحدث ثابتاً ولا يثبت أنه سبب النزول.

الملحق الثالث: الأربعون قاعدة في أسباب النزول

م	القاعدة
1	ابدأ بالنص قبل خبر النزول.
2	اجمع المقطع والسورة قبل الرواية.
3	اجمع جميع صيغ خبر النزول.
4	لا تساو بين عبارة نزلت في وسبب مباشر.
5	افصل السبب من المصداق.
6	افصل المصداق من التطبيق.
7	افصل التطبيق من التفسير بالمثال.
8	تحقق من طريق الخبر.
9	حدد الأصل المشترك للطرق.
10	قارن ألفاظ الروايات.
11	افحص تاريخ ظهور الرواية.
12	حدد نوع العلاقة التاريخية.
13	لا تجعل الشهرة تواتراً.
14	لا تجعل كثرة الكتب استقلالاً.
15	خصوص السبب لا يحصر العموم بذاته.
16	العموم يستخرج من النص والمناط.
17	السياق الداخلي أصل حاكم.
18	السياق الخارجي قرينة بقدر الثبوت.
19	الخبر الصحيح قد لا يضيف معنىً جديداً.

م	القاعدة
20	الخبر الضعيف لا يغير المحكم.
21	أقوال الصحابة تحتاج إلى تصنيف وظيفي.
22	المكي والمدني إطار لا ناسخ للدلالة بذاته.
23	ترتيب النزول لا يثبت بالحدس.
24	القراءة الثابتة لا تختارها رواية ضعيفة.
25	الوقف لا يحسمه سبب نزول بلا قرينة.
26	المتشابه يرد إلى المحكم قبل الخبر التاريخي.
27	العقيدة تحتاج إلى عتبة أعلى.
28	العقوبة تحتاج إلى عتبة أعلى.
29	الخبر المذهبي يطبق عليه المعيار نفسه.
30	ابن قراءةً منافسة بلا خبر النزول.
31	اذكر ما يبقى من المعنى إذا سقط الخبر.
32	اختبر فرضية التطبيق بدل السبب.
33	اختبر فرضية التفسير المتأخر.
34	لا تختلق سياقاً مفقوداً.
35	سجل الأخبار المستبعدة وأسبابها.
36	استخدم التوقف عند تعادل الروايات.
37	لا تجعل الحاسوب مقرراً للسبب.
38	أعط كل خبر معرفاً وإصداراً.
39	أعلن حدود المدونة.

م	القاعدة
40	الحاكمية للقرآن والخبر خادم للبيان.

القاعدة 1: ابدأ بالنص قبل خبر النزول. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 2: اجمع المقطع والسورة قبل الرواية. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 3: اجمع جميع صيغ خبر النزول. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 4: لا تساو بين عبارة نزلت في وسبب مباشر. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 5: افصل السبب من المصداق. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 6: افصل المصداق من التطبيق. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 7: افصل التطبيق من التفسير بالمثال. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 8: تحقق من طريق الخبر. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 9: حدد الأصل المشترك للطرق. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 10: قارن ألفاظ الروايات. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 11: افحص تاريخ ظهور الرواية. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 12: حدد نوع العلاقة التاريخية. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 13: لا تجعل الشهرة تواتراً. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 14: لا تجعل كثرة الكتب استقلالاً. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 15: خصوص السبب لا يحصر العموم بذاته. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 16: العموم يستخرج من النص والمناط. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 17: السياق الداخلي أصل حاكم. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 18: السياق الخارجي قرينة بقدر الثبوت. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 19: الخبر الصحيح قد لا يضيف معنىً جديداً. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 20: الخبر الضعيف لا يغير المحكم. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 21: أقوال الصحابة تحتاج إلى تصنيف وظيفي. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 22: المكي والمدني إطار لا ناسخ للدلالة بذاته. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 23: ترتيب النزول لا يثبت بالحدس. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 24: القراءة الثابتة لا تختارها رواية ضعيفة. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 25: الوقف لا يحسمه سبب نزول بلا قرينة. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 26: المتشابه يرد إلى المحكم قبل الخبر التاريخي. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً، فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 27: العقيدة تحتاج إلى عتبة أعلى. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 28: العقوبة تحتاج إلى عتبة أعلى. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 29: الخبر المذهبي يطبق عليه المعيار نفسه. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 30: ابن قراءةً منافسة بلا خبر النزول. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 31: اذكر ما يبقى من المعنى إذا سقط الخبر. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 32: اختبر فرضية التطبيق بدل السبب. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 33: اختبر فرضية التفسير المتأخر. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 34: لا تختلق سياقاً مفقوداً. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 35: سجل الأخبار المستبعدة وأسبابها. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 36: استخدم التوقف عند تعادل الروايات. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 37: لا تجعل الحاسوب مقرراً للسبب. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 38: أعط كل خبر معرفاً وإصداراً. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 39: أعلن حدود المدونة. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

القاعدة 40: الحاكمية للقرآن والخبر خادم للبيان. وتعمل هذه القاعدة داخل ملف متكامل لا منفردةً؛ فإذا تعارضت مع قرينة أقوى وجب بيان سبب التقييد، ولا يجوز تحويلها إلى قانون صوري يتجاوز تنوع أخبار النزول.

الملحق الرابع: الأربعون مغالطة في أسباب النزول

م	المغالطة
1	كل رواية مرتبطة بالآية سبب نزول.
2	كل قول صحابي في الآية شهادة على النزول.
3	عبارة نزلت في تعني السببية دائماً.
4	كل سبب مشهور صحيح.
5	تكرار الخبر في التفاسير يعني استقلال طرقه.
6	القصة المفصلة أقرب إلى الحقيقة من الرواية المختصرة.
7	الحدث الصحيح يثبت السببية.
8	السبب الخاص يحصر العموم آلياً.
9	عموم اللفظ يلغي قيمة السبب تماماً.
10	السياق التاريخي المحتمل يخصص النص.
11	المكي والمدني يحسم المعنى وحده.
12	ترتيب النزول المقدر حقيقة قطعية.
13	رواية نزول واحدة تحسم الخلاف القرائي.
14	الوقف الموافق للقصة هو الصحيح.
15	سبب النزول ناسخ للسياق السُّوري.
16	المتشابه يفسر بخبر ضعيف إذا كان مشهوراً.
17	العقيدة تثبت بسبب نزول آحادي محتمل.
18	الحدود والعقوبات تُفهم من الواقعة وحدها.
19	المذهب يملك رواياته الخاصة بلا معيار مشترك.

م	المغالطة
20	الرواية الموافقة للعقيدة أقوى تلقائياً.
21	رفض الرواية المخالفة يحل التعارض.
22	يمكن إعادة بناء السبب من التاريخ الحديث بلا نقل.
23	كل يسألونك له سبب واحد محفوظ.
24	كل عتاب نبوي له قصة صحيحة.
25	كل اسم ورد في التفسير هو صاحب الواقعة.
26	المصداق الأول يلغي بقية المصاديق.
27	التطبيق النبوي يعيد تاريخ النزول.
28	الرواية المتأخرة أضعف دائماً بغض النظر عن مصدرها.
29	الخبر المرسل باطل من كل وجه.
30	الخبر الصحيح حاكم على كل طبقات المعنى.
31	الخبر الضعيف لا يفيد في تاريخ التلقي.
32	الصيغة الواحدة تمثل جميع طرق الرواية.
33	الحاسوب يستطيع تحديد السبب من التشابه.
34	الذكاء الاصطناعي يستطيع ترجيح الروايات بلا تفسير.
35	لا حاجة إلى سجل للمستبعدات.
36	التوقف ضعف ينبغي تجنبه.
37	كل اختلاف بين الروايات تعارض حقيقي.
38	الجمع بين الروايات واجب ولو بلا قرينة.
39	المنهج الجديد معصوم من التحيز.

م	المغالطة
40	أسباب النزول أهم من السياق القرآني نفسه.

المغالطة 1: كل رواية مرتبطة بالآية سبب نزول. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 2: كل قول صحابي في الآية شهادة على النزول. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 3: عبارة نزلت في تعني السببية دائماً. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 4: كل سبب مشهور صحيح. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 5: تكرار الخبر في التفاسير يعني استقلال طرقه. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 6: القصة المفصلة أقرب إلى الحقيقة من الرواية المختصرة. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 7: الحدث الصحيح يثبت السببية. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 8: السبب الخاص يحصر العموم آلياً. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 9: عموم اللفظ يلغي قيمة السبب تماماً. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 10: السياق التاريخي المحتمل يخصص النص. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 11: المكي والمدني يحسم المعنى وحده. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 12: ترتيب النزول المقدر حقيقة قطعية. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 13: رواية نزول واحدة تحسم الخلاف القرائي. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 14: الوقف الموافق للقصة هو الصحيح. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 15: سبب النزول ناسخ للسياق السُّوري. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 16: المتشابه يفسر بخبر ضعيف إذا كان مشهوراً. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 17: العقيدة تثبت بسبب نزول آحادي محتمل. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 18: الحدود والعقوبات تُفهم من الواقعة وحدها. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 19: المذهب يملك رواياته الخاصة بلا معيار مشترك. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 20: الرواية الموافقة للعقيدة أقوى تلقائياً. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 21: رفض الرواية المخالفة يحل التعارض. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 22: يمكن إعادة بناء السبب من التاريخ الحديث بلا نقل. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 23: كل يسألونك له سبب واحد محفوظ. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 24: كل عتاب نبوي له قصة صحيحة. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 25: كل اسم ورد في التفسير هو صاحب الواقعة. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 26: المصداق الأول يلغي بقية المصاديق. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 27: التطبيق النبوي يعيد تاريخ النزول. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 28: الرواية المتأخرة أضعف دائماً بغض النظر عن مصدرها. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 29: الخبر المرسل باطل من كل وجه. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 30: الخبر الصحيح حاكم على كل طبقات المعنى. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 31: الخبر الضعيف لا يفيد في تاريخ التلقي. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 32: الصيغة الواحدة تمثل جميع طرق الرواية. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 33: الحاسوب يستطيع تحديد السبب من التشابه. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 34: الذكاء الاصطناعي يستطيع ترجيح الروايات بلا تفسير. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 35: لا حاجة إلى سجل للمستبعدات. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 36: التوقف ضعف ينبغي تجنبه. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 37: كل اختلاف بين الروايات تعارض حقيقي. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 38: الجمع بين الروايات واجب ولو بلا قرينة. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 39: المنهج الجديد معصوم من التحيز. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

المغالطة 40: أسباب النزول أهم من السياق القرآني نفسه. وتُكشف بمقارنة نوع الدعوى بالدليل الذي يسندها، وبفصل الثبوت التاريخي من الوظيفة التفسيرية، وبإلزام الباحث بفرضية بديلة واختبار آية أو حالة لا تناسب تفسيره الأول.

الملحق الخامس: المختبرات التطبيقية الموسعة

آية الظهار - المجادلة 1

محور المختبر: خبر شكوى المرأة إلى النبي وصلته المباشرة بنزول مطلع السورة.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق

الطبقة	المخرج
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آيات اللعان - النور 6-9

محور المختبر: تعدد الروايات في تسمية صاحب الواقعة وتحديد الوظيفة التشريعية.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آيات الإفك - النور 11 وما بعدها

محور المختبر: العلاقة بين القصة المتداولة وبنية المقطع ومقاصد صيانة العرض.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

تحويل القبلة - البقرة 142-150

محور المختبر: السياق السُّوري والتاريخي وتعدد المخاطبين.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

تحريم الخمر ومراحله

محور المختبر: الروايات التي تربط حوادث متعددة بآيات مختلفة وعلاقتها بالتدرج.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق

الطبقة	المخرج
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية السرقة - المائدة 38

محور المختبر: هل يحتاج الحكم إلى سبب نزول أم يكفي السياق التشريعي؟

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آيات الربا - البقرة وآل عمران

محور المختبر: تاريخ التطبيق والديون الجاهلية وحدود حصر المفهوم.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية القتال - التوبة 5

محور المختبر: السياق العهدي والسياسي ومشكلة انتزاع الآية من مقطعها.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

لا إكراه في الدين - البقرة 256

محور المختبر: الروايات التاريخية ومقدار أثرها في عموم النفي.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق

الطبقة	المخرج
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية الولاية - المائدة 55

محور المختبر: تعارض الروايات المذهبية وعلاقة النص بالمصاديق.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية التطهير - الأحزاب 33

محور المختبر: سياق نساء النبي وروايات الكساء ومسألة تعدد الطبقات.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية أولي الأمر - النساء 59

محور المختبر: الروايات التفسيرية والمذهبية وحدود إثبات المصداق.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية المباهلة - آل عمران 61

محور المختبر: السياق الحجاجي والتاريخي وتعيين المشاركين.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق

الطبقة	المخرج
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية النجوى - المجادلة 12-13

محور المختبر: السياق التشريعي ومقدار الحاجة إلى خبر خارجي.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية الإنفاق والنجوى

محور المختبر: صلة التطبيق التاريخي بعموم التوجيه.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية السؤال عن الروح - الإسراء 85

محور المختبر: تعدد روايات السؤال وتعارض تحديد السائلين.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

يسألونك عن الأهلة - البقرة 189

محور المختبر: السؤال التاريخي ووظيفة الجواب القرآني الأوسع.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق

الطبقة	المخرج
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

يسألونك عن المحيض - البقرة 222

محور المختبر: السؤال والممارسة الاجتماعية وحدود التعميم.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية السعي بين الصفا والمروة - البقرة 158

محور المختبر: خبر الحرج من السعي وأثره في فهم «فلا جناح عليه».

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

آية ليس البر - البقرة 177

محور المختبر: السياق الجدلي وعلاقة الاتجاه إلى القبلة ببناء مفهوم البر.

النص والسياق الداخلي

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

جمع روايات النزول

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

فحص الطريق والمتن

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

تصنيف نوع العلاقة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

القراءة المنافسة

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

أثر الخبر في العموم والخصوص

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الحكم والحدود

تُجمع المادة المتعلقة بهذه المرحلة مع توثيق المصدر ودرجة الثقة، ويُفصل ما يقوله القرآن مباشرةً عما تضيفه الرواية أو يستنتجه المفسر. ولا تُحذف الصيغ المخالفة حفاظاً على اتساق القصة المشهورة.

يُسأل في كل مرحلة: هل تتغير دلالة الآية إذا سقط هذا الخبر؟ وإذا تغيرت، فما القرينة التي تعطي الرواية هذه القوة؟ وهل يمكن تفسير النص بفرضية تاريخية أخرى أقل اعتماداً على مادة متنازع فيها؟

الطبقة	المخرج
القرآن	معنى وسياق
الرواية	درجة ثبوت
العلاقة	سبب/مصداق/تطبيق
الأثر	قيد محدد
البديل	قراءة منافسة
الخلاصة	حكم متدرج

الملحق السادس: مدارس أسباب النزول ومواطن القوة والخلل

المدرسة	موطن القوة	التصحيح البياني
المحدثون	قوة في الأسانيد وجمع الطرق، مع تفاوت في تحليل وظيفة عبارة «نزلت في».	دمج نقد الطريق بتحليل المتن والسياق.
المفسرون بالمأثور	حفظ مادة واسعة من الروايات وأقوال السلف.	فصل السبب من التطبيق والتفسير.
الفقهاء	تنبه إلى أثر السبب في العموم والخصوص والمناط.	منع جعل القاعدة الأصولية بديلاً عن تحقيق الخبر.
الأصوليون	صياغة قواعد عامة مثل عموم اللفظ وخصوص السبب.	إعادة ربط القواعد بالمدونة المتحققة.
المدرسة الكلامية	استخدام أخبار النزول في مسائل الاعتقاد والفضائل.	رفع عتبة التحقق في القضايا العقدية.
المدرسة الإمامية	حفظ روايات تفسيرية ومصاديق مرتبطة بأهل البيت.	فصل المصداق من السبب وتطبيق الميزان على الموافق.
المدرسة السنية	حفظ روايات واسعة في الصحابة والسيرة والفقه.	فصل الشهرة من التواتر وتطبيق الميزان على الموافق.
المدرسة التاريخية الحديثة	إعادة بناء السياق الاجتماعي والسياسي.	تمييز الفرضية التاريخية من السبب المنقول.
المدرسة الأدبية	تقليل الاعتماد على الأخبار لصالح بنية النص.	عدم إهمال الخبر الصحيح حين يفسر مقاماً مؤثراً.
المدرسة المقاصدية	التركيز على الغاية وراء الواقعة.	منع المقصد من تجاوز النص والثبوت.
المدرسة الحركية	ربط الآيات بالواقع والصراع الاجتماعي.	منع إسقاط الحاضر على لحظة النزول.

المدرسة	موطن القوة	التصحيح البياني
المدرسة الحاسوبية	قدرة عالية على جمع الصيغ والطرق والمواضع.	منع الخوارزمية من تقرير السببية أو الحجية.

المحدثون: قوة في الأسانيد وجمع الطرق، مع تفاوت في تحليل وظيفة عبارة «نزلت في». ويكون التصحيح البياني في دمج نقد الطريق بتحليل المتن والسياق.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المفسرون بالمأثور: حفظ مادة واسعة من الروايات وأقوال السلف. ويكون التصحيح البياني في فصل السبب من التطبيق والتفسير.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

الفقهاء: تنبه إلى أثر السبب في العموم والخصوص والمناط. ويكون التصحيح البياني في منع جعل القاعدة الأصولية بديلاً عن تحقيق الخبر.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

الأصوليون: صياغة قواعد عامة مثل عموم اللفظ وخصوص السبب. ويكون التصحيح البياني في إعادة ربط القواعد بالمدونة المتحققة.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة الكلامية: استخدام أخبار النزول في مسائل الاعتقاد والفضائل. ويكون التصحيح البياني في رفع عتبة التحقق في القضايا العقدية.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة الإمامية: حفظ روايات تفسيرية ومصاديق مرتبطة بأهل البيت. ويكون التصحيح البياني في فصل المصداق من السبب وتطبيق الميزان على الموافق.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة السنية: حفظ روايات واسعة في الصحابة والسيرة والفقه. ويكون التصحيح البياني في فصل الشهرة من التواتر وتطبيق الميزان على الموافق.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة التاريخية الحديثة: إعادة بناء السياق الاجتماعي والسياسي. ويكون التصحيح البياني في تمييز الفرضية التاريخية من السبب المنقول.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة الأدبية: تقليل الاعتماد على الأخبار لصالح بنية النص. ويكون التصحيح البياني في عدم إهمال الخبر الصحيح حين يفسر مقاماً مؤثراً.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة المقاصدية: التركيز على الغاية وراء الواقعة. ويكون التصحيح البياني في منع المقصد من تجاوز النص والثبوت.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة الحركية: ربط الآيات بالواقع والصراع الاجتماعي. ويكون التصحيح البياني في منع إسقاط الحاضر على لحظة النزول.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

المدرسة الحاسوبية: قدرة عالية على جمع الصيغ والطرق والمواضع. ويكون التصحيح البياني في منع الخوارزمية من تقرير السببية أو الحجية.، مع الحفاظ على ما أنجزته المدرسة من أدوات ومادة، وعدم بناء قطيعة مصطنعة معها.

الملحق السابع: خوارزمية ملف سبب النزول

م	المرحلة
1	تحرير السؤال التفسيري.
2	تثبيت نص الآية والقراءات.
3	تحليل المقطع والسورة.
4	جمع جميع أخبار النزول.
5	توحيد المصادر والألفاظ.
6	تحليل الأسانيد والكتب.
7	تحديد الأصول المشتركة.
8	مقارنة المتون والزيادات.
9	تصنيف صيغة العلاقة بالآية.
10	تعيين السبب أو المصداق أو التطبيق.
11	تحليل المكي والمدني والزمن.
12	فحص اتساق الخبر مع السياق الداخلي.
13	قياس أثر الخبر في الدلالة.
14	اختبار العموم والخصوص.
15	بناء قراءة بلا الخبر.
16	بناء فرضية تاريخية منافسة.
17	تحديد مجال الحجية.
18	تسجيل القرائن النافية.
19	صياغة الحكم بدرجته وحدوده.

م	المرحلة
20	المراجعة المستقلة والإصدار.

المرحلة 1: تحرير السؤال التفسيري. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 2: تثبيت نص الآية والقراءات. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 3: تحليل المقطع والسورة. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 4: جمع جميع أخبار النزول. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 5: توحيد المصادر والألفاظ. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 6: تحليل الأسانيد والكتب. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 7: تحديد الأصول المشتركة. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 8: مقارنة المتون والزيادات. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 9: تصنيف صيغة العلاقة بالآية. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 10: تعيين السبب أو المصداق أو التطبيق. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 11: تحليل المكي والمدني والزمن. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 12: فحص اتساق الخبر مع السياق الداخلي. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 13: قياس أثر الخبر في الدلالة. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 14: اختبار العموم والخصوص. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 15: بناء قراءة بلا الخبر. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 16: بناء فرضية تاريخية منافسة. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 17: تحديد مجال الحجية. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 18: تسجيل القرائن النافية. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 19: صياغة الحكم بدرجته وحدوده. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

المرحلة 20: المراجعة المستقلة والإصدار. ولا تُعد مكتملةً بمجرد تعبئة حقل، بل بوجود مادة موثقة وتعليل يمكن لباحث آخر مراجعته. وإذا كان النقص جوهرياً خُفض الحكم أو أوقف الملف.

الملحق الثامن: المصفوفة الحاسوبية لأسباب النزول

الحقل	الوظيفة
claim_id	معرف دعوى سبب النزول.
surah_ayah	السورة والآية أو المقطع.
quran_text	النص القرآني المعتمد.
reading	القراءة ذات الصلة إن وجدت.
report_text	نص رواية النزول.
source	المصدر والموضع.
isnad	الإسناد ومسار الكتاب.
report_type	سبب/سؤال/مصداق/تطبيق/تفسير.
explicitness	درجة صراحة صيغة النزول.
historical_time	التاريخ أو المرحلة.
internal_context	سياق الآية والمقطع.
external_context	المقام التاريخي المدعى.
isnad_grade	درجة الطريق.
matn_grade	درجة المتن.
relation_grade	درجة ثبوت العلاقة بالنزول.
interpretive_effect	الأثر في المعنى.
scope_effect	الأثر في العموم والخصوص.
counter_evidence	الروايات أو القرائن النافية.
alternative_hypothesis	القراءة المنافسة.

الحقل	الوظيفة
review_status	حالة المراجعة.
reviewer	المراجع.
version	الإصدار.

claim_id: معرف دعوى سبب النزول. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

surah_ayah: السورة والآية أو المقطع. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

quran_text: النص القرآني المعتمد. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

reading: القراءة ذات الصلة إن وجدت. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

report_text: نص رواية النزول. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

source: المصدر والموضع. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

isnad: الإسناد ومسار الكتاب. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

report_type: سبب/سؤال/مصداق/تطبيق/تفسير. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

explicitness: درجة صراحة صيغة النزول. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

historical_time: التاريخ أو المرحلة. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

internal_context: سياق الآية والمقطع. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

external_context: المقام التاريخي المدعى. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

isnad_grade: درجة الطريق. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

matn_grade: درجة المتن. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

relation_grade: درجة ثبوت العلاقة بالنزول. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

interpretive_effect: الأثر في المعنى. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

scope_effect: الأثر في العموم والخصوص. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

counter_evidence: الروايات أو القرائن النافية. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

alternative_hypothesis: القراءة المنافسة. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

review_status: حالة المراجعة. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

reviewer: المراجع. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

version: الإصدار. ويجب أن يبقى قابلاً للتتبع إلى المصدر، وأن لا تستنتج المنصة من الحقل حكماً أعلى من درجته؛ فثبوت الطريق مثلاً لا يملأ آلياً حقل العلاقة بالسبب.

الملحق التاسع: الأسئلة البحثية المفتوحة

السؤال	الإشكال
لغة «نزلت في»	كيف تغير استعمالها بين الطبقات الأولى والمتأخرة؟
مصادر أسباب النزول المفقودة	كيف يعاد بناء مادتها من الاقتباسات؟
السبب المتعدد	هل يمكن أن تنزل الآية عقب أكثر من واقعة أو يعاد التذكير بها؟
تعدد النزول	ما الأدلة المقبولة على دعوى نزول الآية أكثر من مرة؟
المكي والمدني	كيف يقاس عدم اليقين في التصنيف الزمني؟
الروايات المذهبية	كيف تقاس درجة الاستقلال بين طرق المدارس؟
أسباب نزول الأحكام	ما أثر الخبر في تحقيق المناط دون حصر العموم؟
الآيات القصصية	هل يصح أصلاً استعمال مفهوم سبب النزول فيها بالطريقة نفسها؟
الذكاء الاصطناعي	كيف يُستخدم في جمع الصيغ دون تقرير السببية؟
التلقي المبكر	كيف نفرق بين أول تفسير محفوظ وبين سبب النزول؟
الوقف والقراءة	ما الحالات التي يغير فيها خبر النزول التوجيه القرائي فعلاً؟
التعليم	كيف يُدرّس هذا الباب من غير تثبيت القصص المشهورة قبل نقدها؟

السؤال المفتوح 1: لغة «نزلت في»

كيف تغير استعمالها بين الطبقات الأولى والمتأخرة؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 2: مصادر أسباب النزول المفقودة

كيف يعاد بناء مادتها من الاقتباسات؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 3: السبب المتعدد

هل يمكن أن تنزل الآية عقب أكثر من واقعة أو يعاد التذكير بها؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 4: تعدد النزول

ما الأدلة المقبولة على دعوى نزول الآية أكثر من مرة؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 5: المكي والمدني

كيف يقاس عدم اليقين في التصنيف الزمني؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 6: الروايات المذهبية

كيف تقاس درجة الاستقلال بين طرق المدارس؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 7: أسباب نزول الأحكام

ما أثر الخبر في تحقيق المناط دون حصر العموم؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 8: الآيات القصصية

هل يصح أصلاً استعمال مفهوم سبب النزول فيها بالطريقة نفسها؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 9: الذكاء الاصطناعي

كيف يُستخدم في جمع الصيغ دون تقرير السببية؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 10: التلقي المبكر

كيف نفرق بين أول تفسير محفوظ وبين سبب النزول؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 11: الوقف والقراءة

ما الحالات التي يغير فيها خبر النزول التوجيه القرائي فعلاً؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

السؤال المفتوح 12: التعليم

كيف يُدرّس هذا الباب من غير تثبيت القصص المشهورة قبل نقدها؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة مستقلة ومعيار اكتمال وخطة لاختبار الفرضيات المنافسة، ولا يُحسم بمثال واحد أو بكتاب واحد من كتب أسباب النزول. كما يجب إعلان ما إذا كانت النتيجة تاريخيةً أو تفسيريةً أو أصوليةً.

الملحق العاشر: ميثاق الباحث في أسباب النزول

م	العهد
1	أجعل القرآن حاكماً على الخبر النزولي.
2	أفصل النص من التاريخ.
3	أجمع جميع صيغ الرواية.
4	لا أجعل الشهرة دليلاً على الثبوت.
5	أفصل السبب من المصداق.
6	أفصل المصداق من التطبيق.
7	أفصل التطبيق من التفسير.
8	أحقق الأسانيد والكتب.
9	أقارن المتون والزيادات.
10	أعلن الروايات المخالفة.
11	أحفظ السياق الداخلي أولاً.
12	لا أختلق سياقاً مفقوداً.
13	لا أحصر العموم بسبب خاص بلا دليل.
14	لا ألغي قيمة السبب الصحيح باسم العموم.
15	أرفع عتبة التحقق في العقيدة والحقوق.
16	أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف.
17	أبني فرضية منافسة.
18	أتوقف عند تعادل الأدلة.
19	أحفظ الإصدار وتاريخ التصحيح.

م	العهد
20	أرد العلم إلى الله العليم الخبير.

العهد 1: أجعل القرآن حاكماً على الخبر النزولي. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 2: أفصل النص من التاريخ. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 3: أجمع جميع صيغ الرواية. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 4: لا أجعل الشهرة دليلاً على الثبوت. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 5: أفصل السبب من المصداق. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 6: أفصل المصداق من التطبيق. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 7: أفصل التطبيق من التفسير. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 8: أحقق الأسانيد والكتب. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 9: أقارن المتون والزيادات. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 10: أعلن الروايات المخالفة. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 11: أحفظ السياق الداخلي أولاً. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 12: لا أختلق سياقاً مفقوداً. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 13: لا أحصر العموم بسبب خاص بلا دليل. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 14: لا ألغي قيمة السبب الصحيح باسم العموم. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 15: أرفع عتبة التحقق في العقيدة والحقوق. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 16: أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 17: أبني فرضية منافسة. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 18: أتوقف عند تعادل الأدلة. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 19: أحفظ الإصدار وتاريخ التصحيح. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

العهد 20: أرد العلم إلى الله العليم الخبير. ولا يتحقق هذا العهد بالشعار، بل يظهر في صياغة الملف ولغة الحكم وسجل المستبعدات واستعداد الباحث لتعديل النتيجة عند ظهور دليل أقوى.

الخاتمة

يكشف هذا الكتاب أن علم أسباب النزول يحتاج إلى إعادة وضعه في مكانه الصحيح: لا هو هامش تاريخي يمكن الاستغناء عنه دائماً، ولا هو مفتاح سحري يملك المعنى خارج القرآن. إنما هو علم في الأخبار التاريخية المتصلة بلحظة التنزيل، تُقاس قيمة كل خبر فيه بثبوته ونوع علاقته وأثره الفعلي في البيان.

وأهم تحول تقترحه النظرية هو الانتقال من سؤال «ما سبب نزول هذه الآية؟» إلى سلسلة أسئلة أدق: هل لدينا خبر؟ ما درجته؟ ما صيغته؟ هل يصف السبب أم المصداق أم التطبيق؟ ما الذي يضيفه إلى السياق الداخلي؟ وهل يتغير المعنى بدونه؟ وبهذا تتحول القصة المشهورة إلى دعوى قابلة للتحقق.

كما تبين أن قاعدة عموم اللفظ وخصوص السبب لا تعمل وحدها؛ فالعموم يُستخرج من النص والسياق والمناط، والسبب قد يكشف قيداً أو وظيفةً إذا دل عليه مجموع الأدلة. فلا يُلغى التاريخ باسم العموم، ولا يُحبس القرآن في التاريخ باسم السبب.

ويمنع المنهج أن تكون أسباب النزول باباً للتنافس المذهبي في نسبة الآيات إلى الأشخاص والجماعات؛ فالمعيار نفسه يطبق على الجميع، والآية لا تصبح ملكاً لمصداقها الأول، كما لا يُنفى المصداق الصحيح لأن له أثراً مذهبياً.

تظل المدونة الكبرى لأسباب النزول مشروعاً مستقلاً بعد هذا الكتاب: تجمع الأخبار روايةً روايةً، وتوحد الطرق والكتب والصيغ، وتربطها بالآيات والسياقات والقراءات، ثم تفتح للمراجعة. وبذلك ينتقل العلم من قوائم القصص إلى قاعدة بيانات تاريخية تفسيرية منضبطة.

وتبقى الغاية هي منع القول على الله بغير علم وحفظ البيان المنزل من أن يُختزل في خبر محتمل، مع حفظ الخبر الصحيح من الإهمال حين يضيء مقام التنزيل. فالقرآن حاكم، والرسول مبين، والخبر شاهد، والباحث مسؤول، والقسط ميزان.

التعريف النهائي

أسباب النزول في التفسير البياني هي الأخبار التاريخية التي تدعي صلة واقعة أو سؤال أو قول بإنزال آية أو مقطع، وتُفحص أسانيدها ومتونها ومصادرها وصيغها وتاريخها، ثم تُصنف وظيفياً إلى سبب مباشر أو مناسبة أو مصداق أو تطبيق أو تفسير أو غير ذلك، ويُقاس أثرها في الدلالة والعموم والمقام بقدر ثبوتها واتساقها مع السياق الداخلي والمحكمات والتصريف، من غير أن تصبح

سلطةً فوق القرآن أو أن يُلغى أثرها الصحيح، وتظل نتائجها متدرجةً قابلةً للاعتراض والتصحيح تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان وموازين التبين والشهادة والقسط.

الملحق الحادي عشر: تعدد النزول وتعدد السبب واتحاد الحكم

تطرح بعض الروايات احتمال أن تكون الآية أو الجملة قد ارتبطت بأكثر من واقعة، أو أن يكون السبب واحداً ونزلت بشأنه آيات متعددة، أو أن تتعدد الوقائع ويكون الحكم القرآني واحداً. ولا يجوز حل هذه الصور بعنوان عام مثل «تعدد النزول» قبل تفكيك نوع الدعوى والزمن والنص والمصدر، لأن كل صورة تنتج آثاراً تفسيرية مختلفة.

يُفرق أولاً بين تعدد السبب وتعدد المصداق. فقد تذكر روايتان شخصين مختلفين تحت الآية نفسها، ولا يلزم من ذلك أن للآية سببين؛ إذ قد تكون إحداهما أو كلتاهما تطبيقاً. ويُفرق ثانياً بين تكرر التلاوة في مناسبة جديدة وبين إعادة النزول؛ فالاستشهاد النبوي بالآية بعد نزولها لا يثبت نزولاً ثانياً.

أما دعوى نزول النص نفسه أكثر من مرة فتحتاج إلى دليل مستقل يتجاوز مجرد اختلاف التواريخ أو تعدد القصص. ويجب أن يُسأل عن سبب حفظ التلاوة في المصحف مرةً واحدة، وعن صيغة الرواة، وعن إمكان أن يكون الاختلاف ناتجاً من خلط المناسبة بالسبب أو من نقل بالمعنى.

وقد تتعدد الوقائع التي تكشف الحاجة إلى حكم واحد، ثم ينزل النص في مرحلة تكون فيها إحدى الوقائع أشهر من غيرها. في هذه الحالة لا يصح أن تُلغى الوقائع الأخرى إذا ثبتت، لكن لا يصح أيضاً أن تُجمع كلها في «سبب مركب» من غير نص يدل على ذلك. ويكون التعبير الأدق: سياقات سابقة أو مصاديق أو دوافع تاريخية محتملة بحسب القرائن.

كما يمكن أن يكون السبب واحداً وتنزل بشأنه آيات في مقاطع مختلفة، لكن هذا يحتاج إلى تحليل ترتيب النزول وموضوع كل آية ووظيفتها. ولا يكفي اشتراك القصة في الروايات لتوحيد زمن النزول أو مقام الخطاب، فقد يعاد تناول الواقعة نفسها لأغراض تعليمية وتشريعية وحجاجية مختلفة.

تُدار هذه الصور في المصفوفة بإبقاء كل دعوى نزول مستقلة، وربطها بعلاقة «ينافس» أو «يكمل» أو «تطبيق لاحق» بدلاً من الدمج المبكر. ثم تُختبر إمكانية الجمع تاريخياً ونصياً، ويُسجل أثر كل سيناريو في تفسير الآية. فإذا لم يتغير المعنى بقي الخلاف تاريخياً، وإذا تغير ارتفعت الحاجة إلى الترجيح.

والقاعدة النهائية أن التعدد لا يُقبل لأنه يحل التعارض فقط، ولا يُرفض لأنه معقد. بل يُثبت بقدر الدليل. فإذا أمكن تفسير الروايات بتمييز السبب من المصداق أو التلاوة اللاحقة كان ذلك أولى من افتراض نزول متكرر بلا بينة، وإذا قام دليل صريح مستقل على التعدد لم يمنعه أصل نظري سابق.

ينبغي كذلك أن يُذكر في التقرير ما إذا كان اتحاد الحكم ناتجاً من عموم اللفظ أو من وحدة المناط أو من تكرر التشريع في مراحل. فهذا التفصيل يمنع أن تتحول قصة النزول إلى مصدر مستقل للقواعد الأصولية، ويبقي النص هو المرجع في تحديد مجال الحكم وحدوده.